تعدد الزراعات بالقطر المصرى

تطور القطر نحو ذلك (١)

لقد آن الأوان لنخرج من اتباع نظرية الاقتصاديين عن حرية التبادل لنتبع الاقتصاد القومى لأن هذا هو أمل كل من يتمنى لبلاده استقلالا اقتصادياً بدونه يصبح استقلالنا السياسى الذى نسعى إليه غير مفيد . وأنى ممن يؤمنون أنه للخروج من نفوذ المبدأ الاقتصادى السابق الذكر إلى الاقتصاد القومى يجب أن نخطو خطوات تدريجية لأن الطفرة قد تعقبها الحسرة

واسمحوا لى أن نلقى نظرة على حالة بلادنا عموماً ولنبتعد لحظة عن العواصم ولنسرح بصرنا فى القرية المصرية فماذا ترى هناك .

مجموعة من الفلاحين تضيع وقتها فى اجتماعات تنعقد يومياً بطريقة أوتوماتيكية فى دوار لعين من الأعيان أو لعمدة البلد تتسامر فيما لا يفيد وتترك الحقول والمزروعات دون أقل عناية بحيث لو كان الفلاح يصرف أكبر جزء من وقته فى غيطه لعاد وجوده هناك على النباتات والمزروعات بأكبر الفوائد .

ومن هذا ترون (أولا) أننا فى حاجة إلى تفهيم الفلاح قيمة وقته الذى يجب أن يصرفه فى العناية باستمرار فى زراعته (ثانياً) أن نعلم الفلاح الطرق الفنية الواجبة لزراعته ولا أقصد بتعليم الفلاح هنا أن نعلمه تعليما عالياً بل نعطيه القدر الكافى الذى يساعده على أعماله

بجوار الفلاح أود أن ألفت النظر إلى العناية الواجبة على الملاك بالنسبة للفلاح من الوجهة الصحية . لأنكم تعلمون أن العامل الصحيح الجسم يقدم مقداراً مضاعفاً من العمل أكثر من العامل المريض . ولا داعى لأن أصف لحضراتكم الحالة التعسة

---

(١) محاضرة لحضرة الدكتور مارك حبشى ألقاها بالنادى الزراعى فى مساء يوم ٢٧ مايو الماضى

التى يوجد عليها مسكن الفلاح الذى يعيش فيه هو وزوجته وأطفاله ومواشيه وطيوره بين حوائط أربعة مظلمة لا يدخلها شعاع الشمس إلا من نقرة لا يليق أن أسميها نافذة . وقد آن الأوان لأن نعمل على إيجاد المسكن الصحى للفلاح بحيث نعزله عن المواشى والمحاصيل ، ونترك لمهندسينا وأكابر رجالنا الزراعيين إيجاد النموذج الاقتصادى لهذا المسكن الصحى لأن فلاحنا البائس بأمراضه المتعددة من بلهارسيا وانكلستوما وملاريا إلى غير ذلك من الأمراض الفتاكة لا يمكنه وهو على هذا الحال أن يؤدى أى عمل على النحو المطلوب ولولا ما حباه الله به من نعمة الشمس والهواء الطلق لكان اليوم مخلوقاً غير نافع .

ولننتقل أيها السادة إلى حالة العمل الزراعى بعد أن تكلمنا عن العامل وهو الفلاح

انى اخجل أن أقول أن الزراعة فى بلادنا قائمة على البخت والحظ لانها بعيدة فى نظمها وطرقها كل البعد عن التعاليم الفنية ولولا نعمة الله التى وضعها فى خصوبة أرضنا وفى ماء نيلنا الغنى لما أخرجت هذه الأرض أى محصول فاذا غضضت الطرف عما تعرفونه حضراتكم بتفصيل من اهمالنا التام لاستخدام الآلات الزراعية الحديثة وما يترتب على استخدامها من مضاعفة المحصول . فانى لا يمكننى أن أغض الطرف عن ناحية أخرى من نواحى النقص فى حياتنا الزراعية ، يجب العمل على اصلاحها ، وهذه النقيصة هى انعدام الرأى وانعدام الرأس المدبرة التى يجب وجودها لادارة الزراعة لأن أكثريتنا تقيم فى العواصم بعيدة عن المزارع تاركة الاشراف عليها لنائب وهو الذى نسميه ناظر الزراعة وهو فى غالب الاحيان رجل أمى لا يدرى إلا قليلا من القراءة والكتابة . رجل لم يحصل على قليل أو كثير من التعليم الزراعى فكيف تنتظرون من مثل هذا ادارة طيبة أو زراعة متقنة أو رقابة حسنة سواء من جهة المحصول أو الاقتصاد فى النفقات

وانا أرى أن ناظر الزراعة يجب أن يكون ملماً بمبادىء الحساب التجارى وعارفا

بتفاصيل الزراعة قويا فى ادارته بحسن تربية حتى يتمكن من تدبير احواله مع مرؤوسيه و بطبيعة الحال مثل هذا الشخص يستحق أجرا عالياً ولكنكم اذا دققتم فى الحساب لوجدتم أن اجره سيعود حتما بتحسن ملموس فى الانتاج

و بمناسبة اتقان عمل الناظر أرى أن أذكر شيئا عن المالك وطريقة استثماره لارضه وهذه نقطة مهمة وأكتفى بأن أقول اننى ممن لا يحبذون نظام انفراد المالك بزراعة أرضه ولا نظام تأجير المالك أرضه للمستأجر الكبير الذى اتخذ استئجار الاطيان صناعة ومضاربة . بل أفضل نظام هو اشتراك المالك مع أكبر عدد من صغار الفلاحين لما فى ذلك من ضمانة وحسن عناية وتحسين للأرض والمحصول وأعلن لكم استعدادى لمناقشة من يخالفنى فى هذا الرأى .

والآن أيها السادة لننظر فى أهم المميزات لمحصول زراعى جيد وهذه المميزات تنحصر ببساطة فى قولنا (تعدد المحصول وكثرته) ومن هذا ترون أن محصولا واحداً كالقطن يتربع على عرش أرض مصر يخرج خروجا تاما عن الوصف البسيط لمحصول جيد ، ولم تصل التعاليم الزراعية الحديثة إلى تقرير هذه المميزات بعد مجهود كبير ، بل أن المنطق البسيط الذى دفع لوضع هذه المميزات ، لانه فى حالة هبوط سعر محصول واحد أو اصابة هذا المحصول بافة من الافات تجد البلاد تعويضا ماليا فى ارتفاع سعر محصول اخر وجودته فى انتاجه ، و بهذا تضمن البلاد معاشها ومستقبلها .

هذا فضلا عن أن تعدد المحاصيل يغنى البلاد عن أن تقذف بثروتها للخارج لتستورد حاجياتها المتعددة من المحاصيل التى تنقصها ، وأعتقد أن التربة المصرية تصلح لعدة زراعات ولا ينقصها أن توجه اليها نشاطنا لننتفع بكنوزها الطيبة .

ولننظر الآن فى أهم العوامل التى يتوقف عليها محصول البلد الزراعى وأهم هذه العوامل الأولية كما تعرفون حضراتكم هى التربة والماء والطقس ، وأما العوامل الثانوية فهى نوع النبات ونوع الحيوان ، وهذه العوامل الخمسة موجودة ومتوفرة لدينا ولكنها تحتاج إلى التحسين والاكثار فى أنواعها .

فالتربة بطبيعتها خصبة ولا تحتاج الا إلى دراسة فنية تقودنا إلى معرفة كل منطقة من مناطق القطر ومبلغ صلاحيتها لأى نوع من النباتات الممكن نجاحها فيها وهـذه الدراسة تحتاج كما تعلمون إلى معرفة الكيمياء الزراعية معرفة جيدة وهذا هو ما تجهله الأكثرية الساحقة من الزراع والفلاحين بالقطر المصرى

وأما الماء فالحمد لله الذى قد أسبغه علينا وفيراً بالنيل السعيد الذى يغذينا بالماء فى مواعيد غاية فى الدقة والضبط فلا نحتاج إلى الضراعة بنزول الأمطار ولا نفاجأ والحمد لله بمخاطر الغرق . وإذن فكل ما نحتاج اليه هو الانتفاع بجميع المعلومات الهندسية الحديثة فى فن الرى لنحصل من هذا النيل على أكبر مقدار من الماء ولنحافظ على آخر قطرة منه يمكننا الاحتفاظ بها من الانسياب فى البحر الأبيض المتوسط

وأما طقسنا فهو من نعم الله على هذا البلد ، طقس فى غاية الاعتدال فلا هو بالحار المحرق ولا البارد المميت ، وفى هذا الطقس البديع تعادل فى درجة الحرارة اللازمة الأكثر الزراعات اللهم الا بعض أنواع النباتات والأشجار التى تنمو فى المنـاطق الاستوائية أو المناطق المتجمدة ونحن فى غنى عن هذه الأنواع

وأما العوامل القانونية التى تحتاج لأكبر قسط من العناية وهذا الشىء الذى لا يمكننى أن أقرره لفتا لنظر الجميع اليه وأول هذه العوامل هو النبات الذى ينمو فى بلادنا وإلى عهد قريب بالبخت والحظ لأننا كنا ننظر إلى علمية نمو النبات نظرة سطحية خالية من كل معرفة كافية ولكن العلوم الزراعية تقرر أن من يقوم على زرع أى نبات فينتفع منه بأكبر انتفاع يجب عليه ملاحظة النقط الآتية :

أولا — انتقاء أجود أنواع النباتات ان حبوبا أو أشجارا أى انتقاء نوع التقاوى

ثانياً — التحقق من خلو هذه الأنواع من الآفات والامراض

ثالثاً — معرفة طرق تحسين هذه الأنواع من تغذية وري وتسميد وتطعيم وتلقيح .

ومن هذه النقط ترون حضراتكم أننا فى حاجة لمعرفة أشياء فنية كثيرة جداً حتى

يمكننا أن ننتفع بالعوامل الثانوية وهو النبات أكبر انتفاع ونحصل من زراعتنا على أوفر وأجود المحاصيل .

أما العامل الثانوى الثانى وهو الحيوان فاسمحوا لى كطبيب قبل أن أكون زراعياً أن أقول بأننى أخجل من ذكر حقيقة مرة وهى أنه إذا كانت أطفالنا يعيشون ويكبرون بالصدفة والحظ و بأقل عناية فان حيواناتنا لاتختلف فى ذلك كثيراً عن أطفالنا .

وعلم الحيوان والعلوم الزراعية الحديثة يمليان علينا وجوب معرفة الشروط الآتية : ـ

أولا — انتقاء أجود الحيوانات للقيام بعملية التناسل .

ثانياً — تجديد نوع النسل من الأجناس المتقاربة بعضها ببعض حتى نحصل على أنواع أرقى وأقوى وأصح من المواشى والطيور المختلفة .

ثالثاً — انتقاء أحسن أنواع التغذية والمرعى حتى نحصل من طيورنا ومواشينا على أغلاها ثمناً وأكثرها انتاجاً

رابعاً — تحاشى جميع الأمراض والأوبئة التى قد تصيب الحيوان بهذه الشروط الأربعة يمكننا أن ننتفع بالحيوان فى بلادنا الزراعية ويمكننا أن نحصل على أحسن أنواع الحيوان . فهل يا ترى نراعى هذه الشروط فى تربية مواشينا وطيورنا . وهل يعرف سوادنا الأعظم شيئاً من هذه الشروط ولو بمجرد العلم . كلا .

والآن بعد أن تكلمنا عن العوامل الطبيعية لنجاح الزراعة اسمحوا لى بذكر شىء عن عامل قوى لا يجوز لنا أن نغض النظر عنه لأن الزراعة تحتاج إليه فى نجاحها أكبر الحاجة . وهذا العامل القوى هو إقامة الملاك فى قراهم

مصريون كثيرون يصيفون فى أوروبا فيرون هناك القرية الأوروبية قرية جميلة نظيفة مملوءة بالمبانى الصحية والفيلات الصغيرة المحاطة بالحدائق الجميلة المنسقة أحسن تنسيق . ومن يفهم من حضرات المصيفين معنى السياحة والراحة يفضل هناك الاقامة فى القرية عن الاقامة فى باريس أو برلين أو فينا فقريتهم وهى مركز زراعتهم الرئيسى

هى هى بعينها محل إقامة ملاكها أكثر أيام العام ، هناك يشرفون على زراعتهم وحدائقهم و بساتينهم وطيورهم ومواشيهم بأنفسهم و باشرافهم هذا يضمنون أكبر إنتاج بأقل نفقات

وللوصول الى هذا يعملون على جعل القرية محلا لائقاً لاقامتهم وهناك تراهم يتعاونون بكل طرق التعاون المعروفة على جعل القرية محلا لائقاً لاقامتهم بجعلها قرية نظيفة جميلة صحية ولا يكتفون بذلك فقط بل يتعاونون أيضاً على جعل القرية مركزاً يليق من الوجهة الأدبية والاجتماعية لاقامتهم فيها .

و بهذه المساعى المختلفة لا يتمتع الملاك فقط بجمال وصحة القرية بل أن الفلاحين الذين حولهم يتمتعون بنتائج جهود الأغنياء والملاك .

هذا ما يفعله الملاك هناك فلننظر ماذا يفعل ملاكنا هنا ، هم لا يذهبون إلى قريتهم الا ليجمعوا المحصول ولهذا السبب فقط يذهبون هناك اللهم اذا استثنينا فرض زياراتهم للقرية للمجاملة فى فرح أو مأتم أو اشراف على تحقيق جنائى و بذلك صارت القرية المصرية محرومة طول أيام العمل طول العام من رؤية أغنيائنا وملاكها حتى ومتوسطى الحال و بذلك أيضاً حرمت القرية المصرية من وجود المبانى والفيلات اللائقة لاقامة هؤلاء الملاك وصارت عبارة عن مجموعة من المبانى القذرة لا يوجد بها شارع منظم أو نظيف ، مملوءة بالأكوام والقاذورات و بدلا من انتشار الزهور والورود والرياحين بين مبانيها تراها مملوءة بالبرك والمستنقعات تحوم فى جوها جيوش من البعوض والذباب ، و بدلا من أن ترى وجوه أهلها موردة وعيونهم سليمة تراهم بوجوه شاحبة وعيون مريضة ، و بدلا من أن تراهم أناسا يليقون للمحادثة وقد تهذبت ألفاظهم باتصالهم بأكبارهم وأعيانهم تراهم لا يرتفعون كثيراً عما يحيط بهم من مواشى فلا حديث يمكنك أن تحادثهم ولا مجلس يمكنك أن تجالسهم

هذا هو موقف القرية من الوجهة الصحية والاجتماعية

فلننظر لنتائج هذا الموقف موقف القرية إزاء إقامة الملاك بالمدينة وهجرهم إياها .

نتائج سيئة بغير شك تلك التى تعود على البلاد بالاضرار الزراعية والاقتصادية واسمحوا لى أن ألفت نظركم الى أنه إذا كانت هناك أضرار فى حالة زراعة واحدة كالقطن فان هذه الأضرار تصبح أكبر جسامة وفداحة عند ما تلجأ بلادنا الى الزراعات المتعددة .

فمن الوجهة الزراعية تترتب على غياب الأغنياء والملاك عن قريتهم الاضرار الآتية :

أولا — اهمال الزراعة بتركها بين أيد مأجورة .

ثانياً — نقص المحصول بهذا الاهمال

ثالثاً — ضعف خصوبة الأرض لعدم العناية الكافية .

رابعاً — ما قد يحصل من سرقات للمحصول فى غيابهم .

خامساً — ماقد يحصل من اختلاسات فى المصاريف الزراعية لانعدام الرقابة الفعلية.

هذا مايحصل فى حالتنا الراهنة فما بالك عند ما تتعدد الزراعات ، وتعدد الزراعات يستلزم حتما الاشراف التام من المالك على زراعته المتعددة الانواع من حبوب وفواكه وخضروات الى آخره وهى الزراعات التى تحتاج فى انتاجها و بيعها إلى الاشراف اليومى.

أما من الوجهة الاقتصادية فان غياب الاغنياء عن القرية يعود عليهم بمضار جسيمة أكتفى هنا بذكر اشدها خطراً :

أولا — أن غيابهم عن القرية يجعل ثمن اراضى هذه القرية يعود عليهم بخسارة جسيمة لانحطاط الذى يحصل فى قيمة الارض الصالحة للبناء لأن ثمن المتر فى البقعة التى تصلح صحياً واجتماعياً للسكن لا يقل عن عشرين ضعفاً لثمن المتر فى أرض القرية المصريه الآن .

ثانياً — الخسارة المتجمدة المستمرة عاما بعد عام لسرقة المحاصيل والاسراف فى المصاريف الزراعية

ثالثاً — ان غيابهم عن القرية فى حالة تعدد المحاصيل يجعلهم لا يحصلون من

هذه المحاصيل إلا على أقل ربح ممكن لأنهم سيكتفون طبعاً بمبيع هذه المحاصيل فى شكل أولى إذ سيحرمون من الصناعات الزراعية

رابعاً — ان اهمال العناية الجدية بالأرض فى غيابهم ينتج عنه نقص فى خصوبة الأرض يجر حتما إلى نقص فى قيمة الأرض وبالتالى فى قيمة الريع

وأعرف عدداً من الملاك الأكابر كان ثمن الفدان من أرضهم يوم كان آباؤهم يديرونها لا يقل عن ٢٥٠ جنيها للفدان وأصبح بعد ادارتهم لها واقامتهم فى العاصمة لا يصل الى ١٢٠ جنيها . واذا نظرت الى الصورة الاقتصادية الكبيرة لكل قطر لوجدت أن عدم إقامة الأغنياء والملاك فى المدينة يسبب خسارة تضعف ثمن الأرض الحقيقى بالنسبة لجودتها وهذه خسارة كبيرة

واذا قلنا أيها السادة شيئا في تعدد الزراعات فاننا نجد أنفسنا وجها لوجه أمام الصناعات الزراعية لأنه لا يمكننا الانتفاع بكل محصول الزراعات المتعددة فى حالتها الخام واذن فلا بد من انشاء الصناعات الزراعية لنحتفظ بالزائد من تلك المحاصيل المتعددة مما يفيض عن حالة سوق الاستهلاك ، ولانشاء الصناعة الزراعية يجب أن نستخدم أكبر مجهود خصوصاً فى نشأتها وهذا لا يستدعى منا فقط العمل المتواصل بل يتطلب قوة الارادة ، ولا أقصد بذلك أن العمل فى ذاته يتطلب المصاريف الضخمة أو العمل الشاق بل أنه ككل مشروع جديد يحتاج الى النشاط والمثابرة وقوة الارادة ، وفى انشاء هذه الصناعات يجب أن لا يغيب عن نظرنا المبادىء الآتية :

أولا — تحديد المحصول بقدر حاجة السوق .

ثانياً — البحث عن الأسواق التى يمكن أن تستهلك هذه الصناعات وهذا يستدعى بث الدعوة لمصنوعاتنا الجديدة وأظن أن سوقنا المحلية كافية جداً لاستهلاك مصنوعاتنا الزراعية إذا أمكننا أن نحيى فى الشعب المصرى فكرة الاستغناء عن كمية من

المصنوعات الزراعية الهائلة التى نستوردها عادة من الخارج خصوصاً إذا استطعنا أن نفهم مواطنينا بأنه من المفيد لهم اقتصادياً أن يستهلكوا مصنوعاتهم المحلية .

و بعد فهم هذين المبدأين اسمحوا لى أن أقول ان الصناعة الزراعية هى عبارة عن حفظ وتحويل الخامات الأولية . فالحفظ مثلا لا يكلفنا إلا العناية بشحن وارسال المحفوظات بأقل مصاريف ممكنة و بأقصر وقت وفى حالة جيدة مشوقة للمستهلك ، كما أن التحويل لا يكلفنا مصاريف الآلات الضخمة بل يكلفنا بعض الاجهزة البسيطة التى يمكن تجهيزها حتى فى العزبة .

فاذا انتفعنا بالمبدأين السالفين وأقمنا الصناعات الزراعية لظهر لنا ماليا أن الصناعات الزراعية أخت شقيقة للزراعة لأنها تحفظ من المحصول الزراعى للغد مالا يمكن استهلاكه حالما اليوم . وأكثر من ذلك هى أخت مدبرة حيث تحتفظ بأصغر جزء من المحصول إذ مثلا فى صناعة حفظ الفواكه لا تخسر شيئاً حتى قشورها التى تنفع لتغذية الحيوان بها . فمثل هذه الأخت يجب العناية التامة بها اذا أردنا أن نحتفظ بالتوازن الاقتصادى بين انتاجنا واستهلاكنا .

والآن اسمحوا لى أيها السادة أن أتكلم عن المحاصيل الزراعية المتعددة التى يمكننا أن ننتفع بها حقيقة فى بلادنا . والمحاصيل الزراعية تنقسم الى قسمين عظيمين (القسم الأول) المحاصيل الزراعية الحيوانية . (القسم الثانى) المحاصيل الزراعية النباتية .

أما القسم الأول فيشمل مجموعة كبيرة نكتفى هنا بذكر أهمها :

١ — تربية النحل وما يصحبها من محاصيل .

٢ — تربية دودة القز .

٣ — تربية الطيور والدواجن وما يصحبها من الانتفاع بانتاجها من بيض وألبان وتربية هذه الأنواع مع الانتفاع بالصناعات التى تنتج عن العناية بتربيتها يدر على البلاد محصولا يزيد عن ثروتها وينقص فى مقدار وارداتها الأجنبية إذ من الخجل أن

نستهلك بمئات ألوف الجنيهات سنوياً أنواعاً متعددة من عسل النحل والشمع والحرير وحتى الحبنة والزيت والمسلى واللحوم نستوردها من الخارج مع أننا ننادى ليلا ونهاراً بأن بلادنا بلاد زراعية .

واذا كانت المحاصيل الزراعية الحيوانية وما يصحبها من صناعات ستعود علينا بثروة ضخمة فان المحاصيل الزراعية النباتية تفوقها بكثير ولا يمكن فى محاضرة كهذه حصر فوائدها وإنما نكتفى بذكر أهمها ونبدأ مثلا بذكر شىء عن الزهور :

أهم الزهور التى يمكننا الانتفاع بها اقتصادياً تنقسم الى ثلاثة أقسام الأول والثانى هى زهور الزينة وزهور الروائح العطرية والثالث الزهور الطبية ونذكر الآن شيئاً عن القسمين الأولين وأما القسم الثالث فسأذكره فيما بعد .

و بلادنا تصلح لزراعة القسمين الأولين لأن أنواع الزهور تتوقف على الطقس و بلادنا ، وخصوصاً شمال الوجه البحرى ، لا تختلف كثيراً فى طقسها عن وسط وجنوب فرنسا حيث توجد أكبر مزرعة لمثل هذه الزهور وإننى أذكر زيارتى لعدة معارض للزهور هنا فكان إعجابى شديداً فقلت يا حبذا لو كثر عندنا الزراع والملاك الذين يهتمون باخراج مجموعات بديعة فى شكلها أو كبيرة فى حجمها أو عطرية فى رائحتها كالمجموعات التى كان يعرضها الغواة فى هذه المعارض .

ولماذا لا نكون تجاراً للزهور بدل أن نكون غواة لها ولا يكفينا أن ننتفع بهذه الزهور فى شكلها الخام بل يجب أن تقوم بجوارها صناعة التقطير وهى صناعة بسيطة ذات تكاليف قليلة لأننى عند ما زرت معمل التقطير فى الجيزة الخاص بوزارة الزراعة وجدته عبارة عن مجموعة من القوارير والأنابيب وآلات الضغط والمكابس . وهذه أيها السادة لا تكلف الشىء الكثير .

ولا يخفى عليكم أن الزيوت التى يمكن تقطيرها من الزهور العديدة التى يمكننا زرعها لها أثمان فى الاسواق تعوضنا تعويضا كبيراً عن الجهود والمصاريف التى نتحملها

فى سبيل الزرع والتقطير هذا فى حالة القناعة بصناعه التقطير فقط ولكن ماذا يمنع على ممر الايام من ان نتوسع فى صناعتنا ولا نكتفى بزيوت الزهور الأولية بل نعمل أيضا على ترويج الزهور المختلفة ومزجها وتخفيفها وهى العمليات التى تجتمع تحت اسم صناعة الروائح العطرية المختلفة . ولا أقول اننا سنحارب فرنسا فى سوق هذه الروائح ولكن يوجد أمل كبير اذا انتفعنا من الاختصاصيين فى هذه الصناعة أن نخفف ضغط الواردات الاجنبية فى هذه الصناعة على سوقنا .

و بما ان الطقس الحار يساعد على الاكثار من قوة الروائح فى الزهور فقد نجد لروائحنا فى المستقبل سوقا رائجة فى كثير من البلاد الشرقية والحارة .

ولننتقل الآن الى محصول الفواكه والخضر وكما تعلمون حضراتكم أن بلادنا تصلح بتربتها وطقسها لجميع أنواع الفاكهة اللهم إلا بعض أنواع الفواكه ذات القشرة الصلبة مثل جوز الهند وغيره من الفواكه الموجودة فى المنطقة الحارة ولكن مما يؤسف له أننا مع صلاحية بلادنا لزراعة الفواكه فاننا لم نهتم الا حديثا بهذه الزراعة ، وحضراتكم فى غنى عن ذكر انواع الفواكه المختلفة وما يمكن الا نتفاع منها كمحصول خام أو كمصنوعات من فواكه ومربات وشربات ومسكرات وكثير من حضراتكم زار مصنع الفواكه التابع لوزارة الزراعة بالجيزة ورأى التكاليف اللازمة لانشاء مثل هذا المصنع بما فيه من آلات صغيرة ومهما قيل على هذه التكاليف فهى لا تقاس بالفوائد الكبيرة التى تنتجها ، وكنت احب أن اطيل فى شرح تفاصيل هذه الصناعات ولكننى اكتفى بما تعرفونه حضراتكم جيدا ويسرنى ان أتمنى للجنة الفنية التى تشكلت فى وزارة الزراعة لدراسة تفاصيل التوسع فى زراعة الفاكهة والخضر ، أتمنى لهذه اللجنة كل نجاح فى دراستها وأسأل كل مطلع على أى تفصيل فنى يساعد على هذا التوسع أن يمد هذه اللجنة بما يعود على ثروة البلاد الزراعية بأحسن النتائج وأن لنا الثقة فى كفاءة واطلاع حضرات أعضاء هذه اللجنة ولكن هذا لا يمنعنا من أن نستلفت أنظارهم

الى فائدة الاستعانة برأى كل من يعتقدون فيه الكفاءة والخبرة خارج اللجنة .

أما عن محصول الحبوب فليس لى ما ألفت نظر حضراتكم اليه إلا اظهار رغبتى فى أن نهتم بالاكثار من محصول الحبوب حتى تتمكن البلاد من الاستغناء تماما عن تبذير بعض الملايين فى استيراد مختلف الحبوب من المخابز

أما عن النباتات التيلية كالقطن والكتان والقنب فانى أن ذكرت شيئاً منها لحضراتكم فانما يكون من تحصيل الحاصل إلا أن هذا لا يمنعنى من أن أعود وأكرر أن زراعة القطن يجب من الآن فصاعداً أن تقتصر على ربع المساحة لأننا اختبرنا فى السنين الاخيرة اختبارات مرة مؤلمة فى اعتمادنا على هذا المحصول ولا أرى فى جو المستقبل لهذه الزراعة أملا مفرحاً لأن مساحات القطن المنزرعة فى العالم تزداد عاما بعد عام ، ولا تقف المناظرة لقطننا فى الأسواق عند حد زيادة محصول القطن فى أنحاء العالم بل ان عدواً لدودا جديداً ظهر فى الميدان وسيكون له حتما النصر النهائى ضد القطن وهو الحرير الصناعى . وأما الكتان فقد كان أملنا كبيراً فيه ولكن لعدة أسباب لم يتحقق هذا الأمل واذا لم تعثر على وسائل فنية جديدة تحسن من نوعه ومحصوله فأظن أنه لا داعى للاستمرار فى التجربة

أما عن زراعة النباتات الثانوية مثل الحمص والترمس والبصل والسمسم والنيلة الى آخره فكل ما يمكننى أن أقوله هو أنه يحسن بوزارة الزراعة أن توجه اهتماماً خاصاً لدراسة المناطق المختلفة فى القطر التى يمكن أن تعطى أحسن محصول كما أننى سأطلب هذا الطلب بوجه عام فى آخر المحاضرة .

اسمحوالى الآن أن أستلفت نظر حضراتكم إلى نوع من المحاصيل الزراعية قد يصير له مقام كبير يوما ما إذا قدرنا قيمته تقديراً حقيقاً ووجهنا له عناية خاصة لأننا الى هذه اللحظة يظهر علينا اننا لم نعره أى اهتمام وهذا النوع من المحاصيل نجمله تحت عنوان « المحاصيل الزراعية للمادة الطبية » وبطبيعة الحال أجدنى كطبيب مضطر

لذكر لمحة بسيطة لحضراتكم عن هذه المحاصيل لأن المقام لا يسمح بذكر تفاصيل يعرفها الاطباء .

والمحاصيل الزراعية اللازمة للمادة الطبية الممكن زراعتها وصناعتها فى بلادنا تنقسم الى قسمين (القسم الأول) المحاصيل الزراعية الحيوانية (والثانى) المحاصيل الزراعية النباتية : وليس هنا محل الكلام عن المواد المعدنية اللازمة للمادة الطبية .

أما عن القسم الأول فالميدان واسع أمامنا لتوريد جزء كبير مما نستهلكه فى المادة الطبية من محاصيل بلادنا مباشرة . فالمواد المغذية صناعة يمكننا تعاطيها باستخدام اللحوم المختلفة فى صناعة خلاصة اللحوم ومساحيقها وخلاصات الدماء ومساحيقها . أما فى صناعة المصل فلله الحمد عندنا مصنع مصل الكلب يمكنه أن يصبح نموذجاً لكبار أغنيائنا وزراعنا لنشر كثير مثله للانتفاع التجارى ولا يحتاجون لتنفيذ ذلك إلا للأقدام واستخدام الفنيين . وألفت نظر حضراتكم إلى أننا فى الطب نستخدم أنواعاً كثيرة من المصل وفعلا نستورد كل عام منها من الخارج بآلاف الجنيهات أنواعاً كثيرة مما كان يغنينا عن استيراده نشاطنا للفنون الزراعية وصناعتها . والكثير منكم سمعوا أو قرأوا شيئاً عن خلاصات الغدد المتعددة التى نستخدمها فى معالجة مختلف الأمراض وهذه الغدد أيها السادة تؤخذ من الحيوانات المختلفة وهى لا تكلف حقيقة ثمناً يذكر ولكن بعد أن نأخذ خلاصاتها بالطرق الفنية فان هذه الخلاصات تباع بأثمان عالية نتحمل كل عام مصيبة دفعها للبلاد الأجنبية ونحن أحوج ما نكون لهذه الأموال و يمكننا أن نقتصدها اذا قمنا بهذه الصناعات .

أما عن القسم الثانى فميدان نشاطنا الزراعى متسع جداً أمامنا ولا نحتاج فيه إلا الى إرشادات الفنيين لأن المادة الطبية تحتاج الى مجموعة كبيرة من البزور والنباتات والأعشاب والحبوب وليس علينا إلا أن نستعين بالفنيين ليرشدونا إلى أصلح أنواع هذه المجموعة لزراعتها أو صناعتها بأقل مصاريف وأوفر إيراد ، وليس على إلا أن

أضع أمام حضراتكم قائمة مما يمكن النظر فى زراعته فى بلادنا حتى ننتفع بهذه الفائدة أكبر انتفاع ممكن

١ — المواد التى تستخدم فى علاج الديدان مثل الفرجير وجذور الرمان و بزور القرع وأنواع الشيح وأنواع الزعتر

٢ — المواد التى تستخدم فى متاعب الهضم بأنواعها مثل البابونج والينسون والنعناع والشمر والفرنديا والعشبة والكسبرة والكمون واللارنج والليمون وحشيشة الليمون والزعفران والحصى البان .

٣ — المواد المسهلة كالسنامكى والخروع والراوند

٤ — المواد الجلابة لجزء من الماء الذى يحتويه الدم بكثرة فى بعض الأمراض كالصبار والكامونية والحنضل وزيت حب الملوك

٥ — المواد المدرة للعصارة الهضمية كالصفرة مثلا مثل زيت الزيتون وزيت القطن .

٦ — المواد المجهضة كالسذب .

٧ — المواد المدرة للبول كالعكنة والعرقسوس والعناب وشواشى الأذرة .

٨ — المواد المنظمة للدورة الدموية كالدجنتال وقد زرعت فعلا بقسم البساتين بالجيزة وهذا القسم يجرى الآن التجارب للوقوف على نسبة ما تحتويه من المواد الفعالة

٩ — المواد التى تستخدم فى علاج الجهاز العصبى فى مختلف متاعبه كالداتورة والسكران والبلدونة التى يستخرج منها الأتروبين والحشيش إذا صرح بزراعته القانون وفى هذا الكشف ترون حضراتكم أن تربتنا وطقسنا يساعدان على الاتيان بمحصول زراعى نباتى وحيوانى ليسد جزءا كبيراً من حاجياتنا فى المادة الطبية وليس فقط فى المواد الطبية الخام بل يمكننا أن ننشىء أيضاً صناعات متعددة لنستخرج الخلاصات والأملاح المتعددة الأشكال وزيادة على ذلك يمكننا أن نبدأ أيضاً صناعة المزج والتركيب

ونستغنى بهـا عن جزء كبير من المستحضرات الجاهزة التى نستوردها بمئات آلاف الجنيهات فى كل عام من الخارج .

والان وقد ظهر بكل وضوح وجلاء أننا لسنا فقط سنستفيد من الزراعات المتعددة بل اننا فى حاجة قصوى اليها ، اسمحوا لى أن أقول اننا لا نريد الطفرة فى بداءة الزراعات المتعددة فى بلادنا بل نبدأها تدريجيا فمثلا لا نترك زراعة القطن دفعة واحدة بل نحصرها فى ربع الأراضى أى فى كل ٦ قراريط من ٢٤ قيراط الباقية تخصص ١٥ قيراطا للحبوب والـ ٣ قراريط الباقية نتركها لزراعة الفواكه والخضر وغيرها من الانواع المتعددة التى سبق ذكرها . و بتعبير اخر نزرع قطنا فى ١٫٢٨٧٠٫٨٥ فدانا من كل الـ ٥٫١٤٨٫٢٤٠ فدانا المنزرعة بالقطر وهذا يعطينا ما يقرب من ٤٫٠٠٠٫٠٠٠ قنطار بدلا من متوسط ٧٫٠٠٠٫٠٠٠ الذى كنا نحصل عليه فى السنين الاخيرة و بدلا من ٢٫٥٧٤٫١٧٠ فدانا الذى تزرع حبوبا الان نزرع ٣٫٢١٧٫٧١٠ فدانا بزيادة ٦٤٣٫٥٤٠ فدانا و يتبقى ٦٤٣٫٥٤٠ فدانا نخصصها لزراعة الفاكهة والخضر وغيرها فى بدء نشاطنا فى الزراعات المتعددة . ومن هـذا ترون أننا سنخطو فى بدء هذا النشاط خطوات « بطيئة » لا خطر منها بل فيها كل النجاح والضمانات

أيها السادة

لقد تكلمت بما فيه الكفاية فى محاضرتى التى القيتها فى شهر ديسمبر الماضى بجمعية الاقتصاد والتشريع عن بنك التسليف الزراعى وأعماله وفى المستقبل القريب ان شاء الله عند ما نتكلم عن القطر المصرى الصناعى . ساتكلم لحضراتكم عن ماذا يكون بنك التسليف للصناعات المختلفة . أما الان فسأتكلم فقط عن النفقات الزراعية الصناعية التى اعتقد أنه بواسطتها تتمكن البلاد من انشاء الزراعات المتعددة

يوجد الان ما يقرب من ٧٠٠ نقابة فى البلاد وهى للان فى دور الطفولة لانها لا تقوم إلا بعملتين تقريبا أولها الحصول على سلفيات من الاموال التى تمد بها الحكومة

بنك مصر لهذا الغرض ومد أعضائها بسلفيات من هذه الأموال تستردها فى موسم محصول القطن (وثانيا) تموين أعضائها ببزور التقاوى لاجال معينة بفوائد معتدلة وهذان العملان مع كل ما فيهما من فائدة يعتبران جزءا من العمل الكبير الذى كان يمكن للنقابات أن تقوم به فيما لو كان الجمهور تشبع حقيقة بالروح التعاونية لأن فكرة التعاون اقتصادية عظيمة ولا يمكن بسهولة عرضها فى رؤس الجمهور لأن أكثريته تجهل القراءة والكتابة ولجهل الجمهور قيمة التعاون نرى أعمال النقابات قصرت على الامرين السابقين لان الفرد يجهل قيمة انضاج أعماله وسط أعمال الجميع أى جميع أفراد القرية أو المنطقة باشراف النقابة المحلية ولذلك هو يفضل قيامه بمفرده بأعماله . ومما لاشك فيه أن قوة الجماعة فى عملها أعظم جداً من مجموع قوة الافراد منفردين أنظر مثلا الى فلاح يبيع ١٠٠ قنطار قطنا من درجة جود صفقة منفردة عن باقى أهل قريته الذين ستبيع لهم نقابتهم ٦٠٠٠ قنطار من درجة فولى جود فير فقد يحصل هذا الفلاح على سعر يكون أقل من السعر الذى كان يحصل عليه لو باعت له النقابة محصوله الصغير وسط الصفقة الكبيرة التى ستبيعها . غير أن درجة قطنه أعلا من درجة قطن مجموع أهل القرية وهذه الخسارة التى يتعرض لها هذا الفلاح تتكرر مراراً وتكراراً لجهل الفلاح قيمة التعاون .

وأرى أنه لتعميم الفائدة من النقابات التعاونية أن تنشأ نقابة فى كل قرية وتكون جميع نقابات القرى فى المركز خاضعة لمجلس تعاونى هذا المركز وجميع المجالس التعاونية لمراكز كل مديرية تكون خاضعة لمجلس تعاونى المديرية والمجالس التعاونية كلها للمديريات تمثل فى المجلس التعاونى الأعلى فى العاصمة . ومن هذا الوصف أيها السادة ترون أن المجلس التعاونى الأعلى فى العاصمة سيكون قوة هائلة تسند المالك والفلاح فى جميع شؤونهما الزراعية ، وأرى أن يكون لهذا المجلس ممثلون فى أهم الموانى التجارية الأوروبية . وبما أننا داخلون على عصر الصناعات الزراعية فأرى أن يكون هذا المجلس مجلس

تعاونى زراعى صناعى يضم بين أعضائه إخصائيين من الزراعيين والصناعيين واذا تم ذلك فان أعمال النقابات لا تكون قاصرة على السلفيات وتوزيع التقاوى بل ستشرف إشرافاً تاماً على حياة القرية اقتصادياً وسيكون المجلس الأعلى فى العاصمة مشرفاً إشرافاً تاماً على حياة القطر الاقتصادية و بذلك يتمكن من تحسين المحصول الزراعى والحصول على أكبر انتاج بأحسن أسعار

والآن أيها السادة أحدثكم عن مسألة خطيرة وهى تحديد المناطق الزراعية للزراعات اللائقة بها وقبل أن أتكلم اسمحوا لى أن أقول اننى أول من يقدس حرية المالك فى تصرفه فى زراعته ولكن تعلمون أن حرية الفرد تكون دائما مقدسة طالما يكون داخل دائرة مصلحته ولا يتعداها للاضرار أقل ضرر بالمجموع . و بما أننا داخلون على عصر تعدد الزراعات فأخشى اننا إذا تركنا للمالك حرية تامة فى انتقاء أنواع الزراعات لأرضه فاننا قد نقع فى نفس المحذور الذى نريد الخروج منه بطرق نظام الزراعة الواحدة القطنية . أنظر مثلا فى حالة واحدة خيل لكل منا أن زراعة البرتقال تأتى بمحصول جيد فيبدأ كل منا فى هذه الزراعة فما هى النتيجة . النتيجة أننا نقف أمام محصول ضخم جداً من البرتقال لا نجد سوقا يستهلكه يصبح ثمن ١٠٠٠ برتقالة غرشا صاغا و يكون خرابا محققاً وهذا وحده يظهر لحضراتكم أن المالك لم يكن داخل دائرة حريته الحقيقية فى زراعته البرتقال بل تعدى هذه الدائرة فأوقع الضرر على المجموع وعلى نفسه . إذاً فالمخرج الوحيد من مثل هذه الأزمة هو وضع تشريع يحدد بعد دراسة زراعتنا فنياً لكل منطقة نوع وكمية الزراعة اللائقة بهذه المناطق

ومما لا شك فيه أن المجلس التعاونى الأعلى فى العاصمة سيكون أكبر عضد للحكومة فى وضع مثل هذا التشريع الخطير .

أيها السادة هذا ماعن لى من وصف لأدوائنا الزراعية ومن علاج لحالتنا الاقتصادية وترون أن هذا العلاج الذى اقترحته سيكون مساعداً لنا على أن نكفى أنفسنا

بحاصلاتنا فنستغنى بقدر ما يمكن عن الاستيراد من الخارج و بمصنوعاتنا المحلية نوفر الأموال الطائلة التى ندفعها للأجنبى فاذا ضممتم إلى كفاية أنفسنا بزراعتنا وصناعتنا التعضيد الجمركى لوجدتم أننا نطبق نظرية الاقتصادى (ليست) الألمانى .

أننى أعلم أيها السادة أن ما اقترحته من علاج إنما هو عمل واسع جداً ولكننا أمام خطورة الداء الزراعى والاقتصادى يجب أن لا نيأس بل يجب علينا أن نستمد من ضعفنا قوة وأن يقوم كل منا بأكبر مجهود ممكن ومتى تألفت الجهود استطعنا أن نزيل كثيراً من المصاعب وتآلف الجهود واجب وطنى يؤدى حتما الى الاستقلال الاقتصادى وأنا من الذين يؤمنون بأن لا قيمة البتة للاستقلال السياسى مع الاستعباد الاقتصادى ، وأرجح أن حكومتنا المخلصة التى تسعى الى الاستقلال السياسى لا تتوانى مطلقاً عن مساعدة جهود الأفراد التى يبذلونها فى سبيل الاستقلال الاقتصادى فاذا قام كل منا مخلصاً بقسطه ووقفت الحكومة موقف التعضيد مع هذه الجهود فاننا لا شك واصلون باذن الله إلى عصر من الرخاء سعيد يزيد بهجته أن يكون فى ظل جلالة مليكنا المعظم .

وأنى أشكر إدارة ناديكم المحترم على تكرمها بتنظيم هذه المحاضرة ، كما أقدم عظيم شكرى لحضرة صاحب المعالى وزير الزراعة بتنازله برئاسة هذا الاجتماع وأما حضراتكم فلكل واحد منكم مزيد الشكر لتفضله بالحضور والله يوفقنا جميعاً الى ما نرجوه من خير